

على القول بأنه نفس التعلق المحض بين العالم والمعلوم فيعرف بأنه تمييز
امر عن النفس **فتم** لا يمتثل التقيض قوله بنا على عدم التقييد بالمعاني التي
ما ليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة اذ بالتقييد بها يخرج ادراكات
هذه الحواس لانها توجب تمييزا في الاعيان لكن يرد على التقييد بالمعاني
انه يقتضى ان الحواس العبدية لا تعلم مع تصورها بانها تدرك علما
كادراك زيد قبل رؤيته واحساسا كادراكه عند رؤيته وقد اجيب عنه
بان زيد اقبل رؤيته اذ تدرك اوصافه وكذا من غيرها كقولنا لا يدرك قبل
الرؤية الواجبة كلي وهو بعد الاعتبار معنى لا غير وانما يكون عينيا اذ اجاز
على وجه جزئي فيشكل على هذا ادراكه بعد غيبته عن الحواس فانه يدرك
على وجه جزئي وليس عينيا بخلافه انما يدعي ان العين لا تدرك الا اذا
اخذت على وجه جزئي ليكون شخصا الا انما ادرك على وجه جزئي
لا يكون الاعيان فالمدرك بعد غيبته زيد عن الحواس مثلا له يدركه العقل
لا عينه وهو ادراك مثال جزئي ولذا شكك **قوله** على بناءه في تفسيره الى المعتد
قول من قال ان التصورات لا تقايس لها كالمولى عند الدين في شرح المختصر ان
ذلك بنا في كلام اهل المنطق في غير موضع كقولهم تقبضا المتساويين متساويين
وقوله في تعريفه عكس التقيض هو لفظ تقيض الموضوع مجازا وبالعكس والتحقق اخذنا
من كلام التسيب في حواشي العبدية وشرح المواقف ان القول بان التصورات لا
تقايس لها مبني على تفسير التقيضين بانها المفهومان المتماثلان لذاتيهما
ولا تعلق بين التصورات بدون اعتبار النسبة فلا تقايس لها فهو مما
الانسان واللائقان مثلا لا يمتان الا اذا اعتبر ثبوتها الشيء في حيزين
قضيتان متماثلتان خذنا واكدنا قولنا حيوان باطن وحيوان ليس باطن
على التقييد لا يمتان الا بملاحظة وقوع تلك النسبة الجا با ورتناهما
سلنا اعني التقيضين اللذين اشهر بهما بين القولين اليهما بعد رعاية

تدبرا

شرط التناقض وما مر عن المنطقيين فاطلا لثمة التقيض فيه بخارج
بالتأويل اتما معنى انهم اعتبروا محال شملت عليه الاطراف من النسبة
الى الذات على وجه التقييد الايماني او السلب كنسبة الناطق الى
الحيوان تقييدا الجارحا او سلبيا وسموه انقبضا معنى السلب واما معنى التهم
لاخطوا مفهومات الاطراف من حيث هي وحاصل اجزئ السلب مضروبا
اليها صابرا معها شيئا واحدا وسموه تقبضا بمعنى التدول وكل منهما
ليس تقبضا على الحقيقة اذ لا حاكم يتحقق به امتناع امر تنافي التقيضين
وقول من قال التصورات لم تقايس مبني على تفسير التقيضين
بانها المفهومان المتماثلان لذاتيهما لا تنافي اتما في التحقيق والانتفاء
كما في القضايات اتما في المفهوم ومعنى انه اذا قبض احداهما على الاخر كان
اشد قبضا اتما سواء والتناقض بهذا المعنى موجود في التصورات كمنطوي
الفرس واللاترس فمن قيل تقيض كل شيء رفعه اي سوا كان رفعه في
نفسه او رفعه عن شيء فان قيل فملى ما رفعه وان التصورات لا تقايس
لها بل مر ان يكون التصورات بأسرها علوية وهو باطل فان بعضها منها
غير مطابق والمطابقة معتبرة في العلم لا يجب بان التصور لا يوصف
بعد المطابقة اصلا فانما اذا راينا شيئا من بعد وهو فرس وحصل
في اذهاننا صورة انسان فتلك الصورة للانسان وحصولها ادراك
له والخطا ما هو في حكم العقل به بان هذه الصورة للشيء المزمي والتصورات
كلها مطابقة لما هي تصورات له موجودا كان او معدوما وعدم المطابقة
حيث اتفق فانما هي في الحكم العقل المغارسة لتلك التصورات
قوله هذا ولكن اعلم ان كلمة هذا يوتي بها كثير الفصل بين
كلامين واخرجت عادة كثير من المصنفين لجعل الفصل بها خاصا
يكون الكلامين يتعلقتان بشيء واحد ويختلفان باختلاف بوجوهها

Copyright © King Saud University